٦٠٠ مليون دولار، بينما يتمثل سبب آخر في احتمال قيام الحكومة الالمانية بحجب رخصة التصدير، نظراً الى سياستها حول تصدير المعدات القتالية الى مناطق القتال والتوتر (**المصدر نفسه**، ٥/٨/١٩٨٩).

أوضاع ومشاريع القوات البرية

أصدرت شعبة القوى البشرية وادارة التجنيد التابعتان لهيئة الاركان العامة الاسرائيلية مجموعة احصاءات حول نسب التجنيد، فتبيّن ان ما مجموعه ١٤,٥ الى ١٥ بالمئة من الشبان الذين في سن خدمة العلم لا يتمّ تجنيدهم لسبب او لآخر. وحسب تأكيد رئيس شعبة القوى البشرية، العميد يوسي ليفمان، فان تلك النسبة تشمل خمسة بالمئة من طلاب المعاهد الدينية المعفيين من الخدمة، وأربعة بالمئة من المهاجرين والنازحين عن البلاد، و٣ ـ ٤ بالمئة من الذين تنقصهم اللياقة البدنية (**هآرتس**، ٢٦/٦/١٩٨٩). وأضاف الى ذلك، ان حوالى اثنين بالمئة يتمّ رفضهم بسبب تدني ثقافتهم، او لأن لديهم سجلات جنائية او عوائق شخصية أخرى. أمّا الوزير رابين، فقد اكد تلك الحقائق ايضاً، علماً بأنه رفع نسبة النازحين الى خمسة بالمئة، وقلّص نسبة الذين تنقصهم اللياقة البدنية الى ٢,٨ بالمئة (**المصدر نفسه**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

وفي هذا الاطار، اكد ليفمان، في مناسبة أخرى، ان متوسط عدد الجنود الاسرائيليين الذين يقضون انتحاراً كل سنة يبلغ حوالى ٣٥، علماً بأن ٣٢ جندياً قد انتحروا بالفترة بين نيسان (ابريل) ١٩٨٨ ونيسان (ابريل) ١٩٨٩ (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٩/٧/١٩٨٩).

وفي مقابل ارتياح القيادة الاسرائيلية ازاء توفّر الطاقة البشرية العادية، فقد ظهر قلقها، مجدداً، حيال الاحتفاظ بعدد أكبر من الضباط المخضرمين وذوي المهارات الخاصة، كالطيارين. وهكذا، اتخذت هيئة الاركان قراراً، في تموز (يوليو)، بدفع علاوة مالية خاصة لضباط الصف، في الاسلحة الميدانية والبحرية، مقدارها ١٦ ألف شيكل (ثمانية آلاف دولار) لقاء الاستمرار في الخدمة لمدة عامين اضافيين (**عل همشمار**، ١٤/٧/١٩٨٩). ويذكر ان طياري وملاحي سلاح الجو يتقاضون، فعلياً، مبلغاً قدره ٣٠٠ ألف شيكل (١٥ ألف دولار) لقاء التوقيع على عقد خدمة اضافي مدته خمسة سنوات. وتجدر الاشارة الى ان هذه العلاوات تؤخذ من ميزانية صنوف الاسلحة المعنيّة مباشرة.

مقابل الحديث عن أوضاع القوى البشرية، لقد انتهى الجيش الاسرائيلي من وضع تصوّره الجديد لخطة التنمية العشرية، وهي خطة تتغير كل سنة، اذ تتمّ اعادة النظر والتخطيط للسنوات العشر التالية. وقد أوضح رئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، ان القيد الاساسي هو مالي وليس بشرياً، وان الهدف هو الحفاظ على قوة نظامية ثابتة صغيرة تدعمها قوة احتياط كبيرة ونظام تعبئة سريع وكفؤ، فيما يبقى الاعتماد، بشكل رئيس، على تأمين النوعية بالمعدات والافراد (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، حزيران ـ يونيو ١٩٨٩). ونظراً الى القيد المالي، فان الاولوية ستكون لتحسين واطالة عمر نظم الاسلحة المتقادمة، مثل «فانتوم ـ ٢٠٠٠» واجهزة ضبط رماية الدبابات وغيرها، مع اللجوء الى اقتناء الاسلحة الجديدة، مثل «ف ـ ١٦» و«مركافاه ـ ٣»، عند الضرورة فحسب. وسيستمر التشديد على سرعة وقوة الحشد الناري، والمناورة، وقدرة القتال الليلي، الى جانب تطوير مدى اسلحة المشاة والدروع، بحيث تنتقل الدبابات، مثلاً، الى القتال من مدى ١,٥ كيلومتر الى ٣ ـ ٣,٥ كيلومترات (**المصدر نفسه**). وهكذا، فان القوات البرية ستتولى دوراً أكبر عند خطوط التماس، فيما يتولى سلاح الجو المنطقة التالية الى عمق ٢٠ ـ ٣٠ كيلومتراً عن الخط الامامي، علماً بأن الطيران سيواصل تقديم الاسناد القريب للقوات البرية.

وقد قدّم رابين توضيحاً لأثر القيود المالية على وضع الجيش، وتحديداً عواقب تخفيض الميزانية، قبل ست سنوات، بقيمة ٦٠٠ مليون دولار. وأدّى ذلك الى تسريح ثمانية آلاف من أفراد القوات المسلّحة الدائمين، وتخزين مئة طائرة من طرازات «فانتوم ـ ف ـ ٤ اي» و«كفير سي ـ ٢/٧» وربما «سكايهوك أ ـ ٤ هـ /ن» المتقادمة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٩/٧/١٩٨٩). كما تمّ اخراج حوالى ٤٨٠ دبابة من الخدمة الفعلية، منها عدد غير محدّد من طراز «م ـ ٤٨ أ ٥» و«م ـ ٦٠أ١/٣» التي تمّ تخزينها ربما بانتظار تحديثها لاحقاً، لتصل مستوى